المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/08/2013

المغرب خطا خطوات مهمة في مجال حقوق الإنسان وترسيخ دولة القانون منذ تولي جلالة الملك العرش

عبد الله شهبون

■ تميزت حصيلة 14 سنة من حكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس بتوسيع مجال الحريات وتعزيز آليات مراقبة حقوق الإنسان والترسيخ الدستوري لمبدأي الشفافية وفصل السلط، وهي إنجازات ملموسة لا تقبل الجدل.

فلا يمكن اختزال المرحلة التي تم قطعها في مجرد خطاب للنوايا الحسنة، أو في إصلاح للمشهد الدستوري، بل على العكس من ذلك حيث بدأ المغاربة وبشكل طبيعي في قطف ثمار مسلسل واسع من الإصلاحات والعدالة الانتقالية في الوقت الذي ما تزال شعوب المنطقة تتظاهر للمطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية.

وتتجسد تمظهرات هذه الدينامية، من بين أمور أخرى، في التجربة التاريخية للمصالحة مع الماضي وإصلاح مدونة الأسرة ومأسسة ثقافة حقوق الإنسان.

ولا شك أن المبادرات الملكية الاستباقية في مجال حقوق الإنسان تعتبر حقيقة لا جدال فيها منذ بداية العهد الجديد إلى درجة أن المغرب لا يزال يشكل ملاذا للسلام والاستقرار والتقدم في منطقة مضطربة.

فقد بادر جلالة الملك منذ توليه عرش المملكة إلى طرح وتطوير أفكار جديدة غالبا ما كان يعلن عنها في خطب جلالته. فمن إصدار مدونة الأسرة التي حظيت باعتراف دولي باعتبارها نصا ثوريا إلى إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعد مؤسسة مستقلة تتمتع بصلاحيات واسعة، مرورا بالعمل المنجز من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة، فإن الأمر يتعلق بمسلسل تقدمي شامل لا رجعة فيه.

فقد بادر جلالة الملك منذ البداية ضمن مقاربة تعددية ومؤسساتية إلى ترسيخ مفهوم المواطنة باعتبارها قاعدة للنموذج الديمقراطي والتنموي الذي نهجه جلالته من أجل بناء مجتمع حداثي ومتصالح محاط بكل الضمانات المؤسساتية، من الحق في اللجوء إلى العدالة في القضايا المتصلة بخرق حقوق الإنسان إلى إصدار قانون لمناهضة التعذيب.

فإذا كانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد ساءلت الماضي بكل ما تضمنه من صفحات مؤلمة، فإنها لم تقف عند هذا الحد، بل وسعت عملها ليشمل المستقبل، وبالتالي فإن التوصيات التي تضمنها تقريرها تكتسي أهمية مركزية من أجل عدم تكرار الخروقات التي حدثت في الماضي، ومن أجل تعزيز مسلسل الإصلاحات التي باشرتها المملكة.

في هذا السياق، ألحت هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها على فصل السلطات باعتباره ضمانة لا مناص منها لاستقلالية القضاء، بما يمنع بمقتضى الدستور أي تدخل للسلطة التنفيذية في عمل القضاء.

وضمن هذا الإطار، أوصت الهيئة بتطوير التشريعات والسياسة الجنائية بما يتيح وضع ضمانات ضد خرق حقوق الإنسان وجعلها حجر الزاوية في مجال صيانة الحريات الفردية والجماعية.

وهنا يتجلى البرنامج الحقيقي للإصلاح الذي وضعته هيئة الإنصاف والمصالحة وأحالته على النظر السديد لجلالة الملك، الذي جعله إحدى أولويات العمل الحكومي، بغاية توضيح اختصاصات مختلف الفاعلين، تجنبا لأي تداخل في المسؤوليات قد يسهل الإفلات من العقاب أو يعرقل مبدأ المحاسبة.

وقد مكنت تجربة الإنصاف والمصالحة باعتبارها حدثا بارزا في التاريخ المعاصر للمملكة من القطع مع منطق الإفلات من العقاب، وتعويض ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وجبر الضرر الجماعي.

ومن ضمن المنجزات الملموسة، أيضا، إقرار التعامل مع منظمات المجتمع المدني باعتبارها شريكا نشطا ضمن مسار انخراط أكبر للمواطنين في السياسات العامة.

وفي المجمل، فإن المؤسسة الملكية باعتبارها فاعلا مسؤولا، تعد مصدر إلهام لعقد اجتماعي جديد من أجل المستقبل، كما تدل على ذلك المقاربة التشاركية التي تم نهجها خلال مسلسل بلورة دستور 2011، وبوادر الأمل الواعدة التي حملها.

ولم تكن هذه الإنجازات المتراكمة لتصبح ذات أثر اجتماعي وسياسي لولا انصهارها ضمن الصرح الدستوري الذي هو نتاج لالتقاء إرادة جلالة الملك والقوى الحية للمغرب الجديد. (و م ع)

نقابة عمال الوساطة الفوسفاطيين في بيان تنديدي وتضامن

العبور الإلكترونية
هيئة التحرير

في الوقت الذي كنا ننتظر ايجاد حل جذري لمطالبنا المشروعة وعلى رأسها إعادة العمال ضحايا الاعتقال التعسفي لأماكن اشتغالهم صونا لكرامتهم،وإدماج عمال الوساطة بالمجمع،إذ بنا نفاجأ باعتقال الأخ المناضل يوسف لجاري عضو المكتب النقابي،وتقديمه للمحاكمة بنفس التهم المطبوخة والمفبركة التي توبع بها العمال السابقون على خلفية أحداث 13 ماي 1 2011والهدف طبعا محاولة تركيع مناضلينا وترهيبهم مع التشويش على نضالات
عمال شركات الوساطة بالمجمع الشريف للفوسفاط،التي يخوضونها تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل في إلتحام دائم.
إن الاعتقال التعسفي الذي تعرض له الأخ المناضل يوسف لجاري غير قانوني،ويعتبر وصمة عار في جبين الدولة المغربية ضدا على كل المواثيق و الأعراف الدولية،مما يجسد و بالملموس زيف شعار "العهد الجديد للسلطة"
ويفضح نظام "ديمقراطية الواجهة: التي يطبل لها في الأروقة الرسمية.
وأمام هذا التسلط المخزني الذي ترعاه إدارة الفوسفاط والذي لا يتقن إلا الاعتقالات وتلفيق التهم،فإن مكتب نقابة عمال شركات الوساطة بالمجمع الشريف للفوسفاط يعلن للرأي العام مايلي:
1- تنديده الشديد بجريمة الاعتقال التعسفي التي تعرض لها المناضل يوسف لجاري وتأكيده على أن محاكمته سياسية بامتياز.
2- مطالبته الجهات المسؤولة عن الاعتقال بالإفراج الفوري عنه دون قيد أو شرط.
3- دعوته جميع الإطارات المناضلة الحرة إلى التضامن مع مناضلنا المعتقل بكل الوسائل المتاحة.
4- دعمه المطلق للعمال 11 ضحايا الاعتقال التعسفي في مطلبهم بالعودة الى اماكن عملهم.
5- استمراره في النضال حتى يرفع الحيف والظلم عن عمال الوساطة وتحقيق ملفهم المطلبي.
6- خوضه سلسلة من المحطات النضالية على الشكل التالي:
- تنظيم وقفة احتجاجية أمام ادارة الفوسفاط يوم الخميس 22/08/2013 ابتداء من الساعة 10:30 صباحا.
- تنظيم وقفة احتجاجية أمام ادارة الفوسفاط يوم الجمعة 23/08/2013 ابتداء من الساعة 16:30 مساءا.
- تنظيم وقفة احتجاجية بساحة المجاهدين يوم الأحد 25/08/2013 ابتداء من الساعة 19:00 مساءا.
- تنظيم وقفة تضامنية امام محكمة الاستئناف يوم الأربعاء 28/08/2013 ابتداء من الساعة 09:00 صباحا رفقة عائلات العمال.
- الاستعداد لخوض وقفة احتجاجية امام المجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط. وفي الاخير نؤكد على أن مثل هذه الاعتقالات لن تزيد مكتب النقابة ومعه العمال والمناضلين الشرفاء إلا صمودا وإصرارا حتى تحقيق كافة المطالب ونعتبر سياسة العصا الغليظة التي ترفعها السلطة بدعم من ادارة المجمع ماهي إلا وقود لاستمرار الاحتجاجات من أجل العيش الكريم واستقرار العمل.

عاشت كفاحات الطبقة العاملة
عاش الاتحاد المغربي للشغل

ضحايا سنوات الرصاص يخوضون اعتصاما مفتوحا أمام مجلس الصبار

الوطن24: قرر المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، خوض اعتصام مفتوح، الخميس المقبل 22 غشت، وذلك أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط .

بيان مشترك أوضح أن الاعتصام يأتي لاستنكار "تجاهل و تماطل" الدولة لمطالب الضحايا "المشروعة" وعدم الوفاء بالتزاماتها السابقة، في معالجة ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لسنوات الرصاص، والمتعلقة بجبر الضرر المادي الفردي والإسراع في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المصادق عليها من طرف رئيس الدولة.

و أكد البيان الذي توصلت به " الوطن24"على ضرورة التسوية "العاجلة" للوضعية الإدارية والمالية للمطرودين من العمل جراء الانتهاكات التي لحقتهم، وذلك وفق قاعدة الإنصاف والمساواة بين الضحايا و كذا استكمال الإجراءات الإدارية والمالية وكافة الاستحقاقات بالنسبة للمدمجين في الوظيفة العمومية وشبه العمومية.

كما جدد البيان التأكيد على ضرورة "الإسراع" بالإدماج الإجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم أو توفير بدائل لها، و إصدار توصيات تكميلية بالنسبة للذين لم يحصلوا عليها بعد، وكذلك إصدار توصيات بالإدماج الاجتماعي بالنسبة لأصحاب الملفات المصنفة خارج الآجال.

بلاغ صحفي اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تشارك في مهرجان "اللمة" بواد لاو ومهرجان "موقريصات"

تشارك اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة في تظاهرتين ثقافيتين بالجهة، وذلك من خلال خيمة حقوقية لعرض كتب ومنشورات المجلس الوطني لحقوق الانسان في مهرجان "اللمة" بواد لاو، الذي سينظم في الفترة الممتدة ما بين 18 و24 غشت 2013 تحت شعار «مغاربة العالم». كما ستساهم اللجنة في فعاليات المهرجان الثالث لموقريصات الذي سينظم تحت شعار "الموروث الثقافي والاقتصادي دعامة أساسية للتنمية المحلية"، وذلك بخيمة مماثلة من 22 إلى 25 غشت 2013 وتقديم مداخلة يوم 24 غشت بعنوان "أدوار اللجان الجهوية في مجال الحماية والنهوض بثقافة حقوق الانسان".

وتعتبر هذه المشاركة، المندرجة في إطار تنفيذ خطة العمل السنوية للجنة برسم سنة 2013 المتعلقة بإشعاع ثقافة حقوق الإنسان، مناسبة لمد جسور التواصل مع فئات عريضة من فعاليات المجتمع المدني والمهتمين بالمجال الثقافي والحقوقي بالجهة.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، التي تم تنصيبها بتاريخ 2 فبراير 2012، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل اللجنة، التي ترأسها السيدة سلمى الطود والتي يشمل نفوذها الترابي عمالتي طنجة-أصيلة والمضيق-الفنيدق وأقاليم وزان، شفشاون، تطوان، الفحص-أنجرة والعرائش، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تشارك في مهرجانين بالجهة

قررت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة المشاركة في تظاهرتين ثقافيتين بالجهة، وذلك من خلال خيمة حقوقية لعرض كتب ومنشورات المجلس الوطني لحقوق الانسان في مهرجان "اللمة" بواد لاو، الذي سينظم في الفترة الممتدة ما بين 18 و24 غشت 2013 تحت شعار «مغاربة العالم».

كما ستساهم اللجنة في فعاليات المهرجان الثالث لموقريصات الذي سينظم تحت شعار "الموروث الثقافي والاقتصادي دعامة أساسية للتنمية المحلية"، وذلك بخيمة مماثلة من 22 إلى 25 غشت 2013 وتقديم مداخلة يوم 24 غشت بعنوان "أدوار اللجان الجهوية في مجال الحماية والنهوض بثقافة حقوق الانسان".

جدير بالذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، التي تم تنصيبها بتاريخ 2 فبراير 2012، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

مهرجان "اللمة" الفني ينطلق بمدينة وادي لو المغربية

تتواصل فعاليات مهرجان "اللمة" الفني في مدينة وادي لو المغربية في دورته العاشرة والتي تضم عروضا متنوعة فنية ومسرحية وفكاهية وعروضا للأطفال. بحسب "بوابة الشرق".

ويقام على هامش مهرجان "اللمة" الذي يختتم فعالياته يوم السبت القادم، عرض منشورات وأدبيات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مشاركة أعضاء اللجنة في تنشيط ندوة مفتوحة حول حقوق الإنسان بالمغرب للتعريف بأهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال.

ويكرم المهرجان هذا العام عدة وجوه فنية من ضمنها المخرج محمد إسماعيل والفنان التشكيلي عبدالكريم الوزاني والمسرحية الراحلة ثريا حسن.

وسيشارك في فعاليات المهرجان الفنان ميمون رفروع ومجموعة الطقطوقة الجبلية، والفنانة اللبنانية نجوى سلطان، والفنانة المغربية رشيدة طلال، بالإضافة إلى مجموعة مازاغان والفنان كاستور وعادل الميلودي إلى جانب الجوق النسوي التطواني، على أن يختتم المعلم حميد القصري ليالي "اللمة"، إضافة إلى عروض خاصة لمواهب شابة، ومجموعات غنائية جديدة.

وسيشهد المهرجان خلال حفل الاختتام يوم 24 من أغسطس الجاري تكريما خاصا للكاتب المغربي الطاهر بنجلون والفنانة المغربية رشيدة طلال، كما تقام طيلة أيام المهرجان ورشات للأطفال في التشكيل والمسرح والموسيقى، إلى جانب فعاليات رياضية، وعروض مسرحية متنوعة.